

عنوان المقال: الأدوات المالية الإسلامية ودورها في علاج مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية - دراسة حالة بنك دبي الإسلامي

أ. مشري فريد

المركز الجامعي ميلّة- الجزائر

المخلص :

شهدت العقود الأخيرة تطورات كبيرة في البنوك الإسلامية على المستوى العالمي، هذه التطورات حملت البنوك الإسلامية جملة من الصعوبات والتحديات أثناء مزاولتها لنشاطها فمنها ما هو ناجم عن الظروف المحيطة بالبنوك الإسلامية ومنها ما هو موجود داخل الإطار التنظيمي والتشغيلي في البنك.

ومن ابرز هذه التحديات مشكلة السيولة بشقيها إدارة فائض السيولة و نقص السيولة ففيما يتعلق بإدارة السيولة فتتشأ من حقيقة أن هناك مفاضلة بين السيولة والربحية وأن هناك تباين بين عرض الأصول السائلة و الطلب عليها، وبينما لا يستطيع البنك السيطرة على مصادر أمواله من الودائع يمكن السيطرة على استخدامات هذه الأموال، وعلى ذلك فان هناك أولوية تعطى عند توظيف الموارد، و من هنا تبرز الحاجة إلى أدوات مالية إسلامية تستطيع البنوك من خلالها توظيف الفائض لديها وفي نفس الوقت تبقى إمكانية تسيلها قائمة و بأقل تكلفة.

الكلمات المفتاحية: السيولة في البنوك الإسلامية، الأدوات المالية الإسلامية، بنك دبي

الإسلامي.

Résumé :

Les dernières décennies ont connu des évolutions importants dans les banques islamiques au niveau mondial, ces développements apporté les banques islamiques, plusieurs difficultés et des défis au cours de la permanence de l'activité dont certains sont causés par les circonstances entourant les banques islamiques et certaines sont situées dans le cadre réglementaire et opérationnel dans la banque.

Et le plus remarquable de ces défis, le problème de l'excès de liquidité tant sa gestion des liquidités et du manque de liquidités En ce qui concerne la gestion des liquidités proviennent du fait qu'il ya un arbitrage entre la liquidité et la rentabilité et qu'il ya une disparité entre l'offre de liquidités et de la demande, et alors que la banque ne peut pas contrôler les sources de ses fonds de la dépôts peuvent contrôler les utilisations de ces fonds, et que la priorité a été donnée lors du recrutement de ressources, et d'ici souligner la nécessité d'instruments financiers islamiques dans lequel les banques peuvent utiliser leurs surplus et dans le même temps, la possibilité demeure la Liquidité au moindre coût.

مقدمة:

يعتبر موضوع السيولة من أكثر المواضيع اهمية بالنسبة للبنوك بصفة عامة والبنوك الاسلامية بصفة خاصة، على اعتبار ان سمعة البنك ومستقبله مرتبط بالتسيير الامثل لسيولته، فوجود فائض كبير في السيولة يعني ضياع فرص استثمارية هامة بالنسبة للبنك، وفي الحالة المعاكسة فان وجود عجز في السيولة قد يؤدي خسارة جزء من عملائه نتيجة عدم مقدرته على الوفاء بالتزاماته، لذلك تحتهد البنوك في ايجاد حلول لهذه المشكلة، ومن بين الاساليب الجديدة في ادارة مشكلة السيولة في البنوك الاسلامية هي اللجوء على استخدام الادوات المالية الاسلامية، ومن بين ابراز واهم البنوك الاسلامية التي تواجه هذه المشكلة بنك دبي الاسلامي.

وعليه استنادا على ما سبق، يمكن صياغة اشكالية هذا البحث على النحو التالي:

ما دور الادوات المالية الاسلامية في علاج مشكلة السيولة في بنك دبي الاسلامي؟

وللإجابة على هذه الاشكالية نقترح الفرضيات التالية:

. يعتمد بنك دبي الاسلامي على تشكيلة متنوعة من الادوات المالية الاسلامية.

. يمكن للأدوات المالية الاسلامية ان تساهم في الحد من مشكلة السيولة في بنك دبي

الاسلامي.

هدف البحث: يهدف البحث إلى الآتي:

. عرض نظري لاهم المفاهيم المتعلقة بالسيولة بصفة عامة ومشكلة السيولة في البنوك

الاسلامية بصفة خاصة.

. عرض لاهم الادوات المالية المتعامل بها في بنك دبي الاسلامي.

. تقييم وضعية السيولة في بنك دبي الاسلامي باستخدام جملة من المؤشرات والنسب المالية

المستخدمة في هذا المجال.

حدود البحث:

الحدود الزمانية: البيانات المالية للسنوات: 2009، 2010، 2011، 2012، 2013.

الحدود المكانية: بنك دبي الاسلامي.

المنهج واسلوب البحث: لمعالجة موضوع البحث تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، واسلوب

دراسة الحالة.

أولاً: مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية

تعتبر مخاطر السيولة من أبرز التحديات والمشاكل التي تواجهها البنوك الإسلامية بشقيها فائض السيولة، ونقص السيولة.

I. مفهوم السيولة وأنواعها في البنوك الإسلامية

1. مفهوم السيولة في البنوك الإسلامية: تعرف السيولة على أنها "الاحتفاظ بنقدية جاهزة Cash، أو أصول لها طبيعة إمكانية التحويل لنقدية بدون خسارة، وفي التوقيت المناسب وبالسرعة المطلوبة" (بلال خلف السكارنة، 2008، ص ص 227 - 228) وتعرف السيولة في البنك بأنها "مدى قدرة البنك على الإيفاء بالالتزامات وتمويل الزيادة في جانب الموجودات، دون الاضطرار إلى تسييل الموجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية" (عبد القادر الديوك، 2010، ص 5) ومنه يمكن القول ان السيولة: هي قدرة البنك على مواجهة الالتزامات قصيرة الاجل والالتزامات الطارئة في مواعيد استحقاقها دون التعرض لخسارة كبيرة.

2. أنواع السيولة في البنوك الإسلامية:

تعتمد البنوك الإسلامية في توفير سيولتها على مصدرين أساسيين، المصدر الأول هو السيولة التي تأتي من التمويلات المختلفة التي يقوم بها البنك وتسمى: **سيولة التمويل**، والمصدر الثاني هو السيولة التي تأتي من قدرة البنك على استغلال الأسواق المالية لتحويل الأصول إلى نقد، وتسمى: **سيولة السوق**، كما يمكن ان نقسم السيولة كذلك إلى **سيولة نقدية** تتمثل في النقود الجاهزة تحت تصرف البنك، و**السيولة شبه النقدية** المتمثلة في الأصول التي يمكن تصفيتها أو بيعها أو رهنها (بوصافي كمال، شياذ فيصل، 2013، ص 4).

II. متطلبات التسيير الفعال للسيولة في البنوك الإسلامية

هناك العديد من المتطلبات التي تسهم في تفعيل التسيير الفعال للسيولة في البنوك الإسلامية، نذكر أهمها والمتمثلة في: (محفوظي فؤاد، ماجي عبد المجيد وآخرون، 2011، ص ص 5 - 6).

1- التحديد الدقيق والواضح لمصادر الأموال في البنوك الإسلامية بما تشمل من :

- رأسمال وأرباح محتجزة واحتياطيات.
- ودائع بأشكالها المختلفة الجارية منها والادخارية والاستثمارية.
- بالإضافة إلى أية التزامات أخرى اتجه البنوك الإسلامية والتقليدية.

2- تحديد مجالات الاستخدامات المالية من البنوك الإسلامية: بما تمثله من نقديات لدى خزينتها ولدى البنك المركزي والبنوك الأخرى، وكذا الاستثمارات المباشرة للبنوك، وما تمارسه البنوك من عمليات تمويل مختلفة في مجالات المضاربة والمشاركة والمراوحة... الخ إلى جانب احتياطات البنوك من الأصول الثابتة.

3- تخطيط وتصنيف وتحليل التدفقات النقدية في البنوك الإسلامية: لتحقيق درجة مناسبة من التنوع فيما بينها حتى تتمكن البنوك من توفير درجة معينة من السيولة، وذلك بغية تغطية الاحتياجات التالية:

- الطلبات العادية والجارية لأصحاب الودائع الجارية.
- الطلبات العادية والفجائية لأصحاب الودائع الادخارية والاستثمارية إذا كان من الممكن سحبها قبل موعدها.
- بالإضافة إلى المصروفات العادية للبنوك .
- انتهاز الفرص الاستثمارية المتاحة أمامها.
- وكذا طلبات التمويل المختلفة للمشاركة والمراوحة والمضاربة.

4- التعرف على مواطن التعارض بين السيولة والربحية: كون الاحتفاظ بقدر من السيولة يزيد عن اللازم يفقد البنك أرباحا كان يمكنه تحقيقها إذا عمد إلى تشغيل هذه السيولة في مجالات تدر أرباحا، فالربحية كهدف والسيولة كوسيلة تعارضهما يمثل عائقا أمام تحقيق أهداف البنك الإسلامي، لهذا يجب على البنك الإسلامي العمل على تحقيق الانسجام بين الأهداف المختلفة للبنوك الإسلامية والوسائل التي يمكنها الاستعانة بها لتحقيق تلك الأهداف.

5- تطبيق قاعدة تناسب الآجال كمدخل لإدارة السيولة: تقوم بعض البنوك بخلط جميع موارد البنك معا في وعاء واحد ثم تعمل على توزيعها على كافة مجالات الاستخدام دون بحث مواعيد استحقاقها وأجالها المتباينة. وهذا لا يمثل الأسلوب المناسب لإدارة الموارد (عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، 2004، ص 146) المتاحة لما يمثله من عبء كبير على إدارة السيولة في البنك وإمكانية تعرضه للحرص أمام عملائه، بل وأمام الجهات الرسمية والمصرفية.

III. التحديات المفروضة على البنوك الإسلامية في إدارة السيولة

يعد موضوع إدارة السيولة وبالتالي إدارة أدوات السيولة من المواضيع ذات الأهمية البالغة التي يجب العمل المستمر والسريع للحصول على الحل المناسب لها. وقد اكتسبت مسألة إنشاء

سوق نشطة للتعامل المصرفي أهمية فائقة عند النظر إليها في نطاق المستوى غير العادي من السيولة التي يتعين على البنوك الإسلامية الاحتفاظ به لعدة أسباب من بينها:

1- بالرغم من تلقي الأعمال المصرفية الإسلامية نجاحا على مستوى الواقع العملي من خلال التجارب العالمية لها، إلا أنها مازالت بحاجة إلى اكتساب الخبرة الطويلة لإثبات جدوى النظام المصرفي الإسلامي وفعاليتته وثبتيته وقواعده، وبالتالي فإن أي تطور معاكس مهما كان محدودا يمكن أن يضعف من الثقة فيها، ويترتب عليه احتمال مسحوبات عالية من العملاء قد تؤدي إلى انهيار البنوك (عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، 2004، ص ص 145-146).

2-التحديات المتعلقة بعلاقتها مع البنك المركزي: من المعوقات الأساسية التي واجهت أيضا البنوك الإسلامية، هي أن نظام الرقابة المصرفية (البنك المركزي التقليدي) المطبق على البنوك الإسلامية، قد تمت صيغته واشتقاق ضوابطه ومعاييرها من واقع الطبيعة الخاصة بالبنوك التقليدية، ولما كانت هذه الأساليب والأدوات قد اكتشفت وصممت بما يتلاءم وطبيعة النظام المصرفي القائم على الفائدة، ولما كانت البنوك الإسلامية تختلف عن البنوك التقليدية منهجًا وتطبيقًا، لذلك فإن الكثير من الأساليب والإجراءات والنظم الرقابية التي يتبعها البنك المركزي مع البنوك التقليدية لا تصلح للتطبيق على البنوك الإسلامية لأنها لا تتوافق مع طبيعة عملها وأسسها وصيغها المختلفة والمستخدمه في قبول الأموال وتوظيفها، لذلك شكلت هذه المسألة ولا زالت عقبة كبيرة تحد من كفاءة وفاعلية الأداء التمويلي للبنوك الإسلامية، إلا إن الواقع الاقتصادي الذي تعيشه البنوك الإسلامية يفرض عليها التعامل مع اطر غير إسلامية لجهة التزام البنوك الإسلامية في البلدان الإسلامية بالقواعد التي تحتمها السياسة النقدية، من دون أن يميز في تعامله بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية الأمر الذي يفرض صعوبات جدية تواجه البنوك الإسلامية (سليمان ناصر، 2006، ص 301)، سنحاول فيما يلي ذكر أهم هذه الصعوبات:

أ- نسبة الاحتياطي القانوني: هي الأداة التي يستعملها البنك المركزي في معظم البلدان للتأثير على مقدرة البنوك التجارية على إنشاء النقود، إضافة إلى حماية أموال المودعين وذلك باقتطاع نسبة محددة من ودائعها -البنوك التجارية- والاحتفاظ بها لديه. وتطبيق هذه النسبة على البنوك الإسلامية يؤدي إلى حدوث بعض المشاكل، أهمها:

- تعطيل جزء من الموارد التي أودعها أصحابها لغرض استثمارها والتي هي ليست ودائع بالمفهوم المصرفي، بل أموالاً مقدمة للاستثمار على أساس المشاركة بالغرم والغرم وهم متقبلون لكامل المخاطر في هذا الشأن وهو ما يؤدي إلى انخفاض العائد المتحقق على الودائع.

وبالتالي تقليص ضمني لأموال المودع، بعكس الحال في البنك التقليدي نجد أن المودع يحصل على نسبة ثابتة وهي الفائدة المحسوبة على كل المبلغ المودع بافتراض بقاءه ثابتاً، مما يعني أن المودع لا علاقة له بالاحتياطيات النقدية (إبراهيم جاسم جبار الياسري، 2009، ص 148).

- وضع البنوك الإسلامية بين مطرقة البنك المركزي الذي يراقب تطبيق هذه النسبة، وسندان المبادئ الشرعية التي تحكم عمل هذه البنوك والتي تصطدم هنا بمحذور شرعي وهو تعطيل أموال المودعين عن الاستثمار (إذا كانت مودعة كودائع استثمار) (سليمان ناصر، 2006، ص 302).

ب- عمليات السوق المفتوحة: يقصد بعمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية الحكومية بهدف التأثير على حجم الائتمان بالتوسع والانكماش عن طريق التأثير فيعرض النقود، وبالنظر إلى هذه السياسة نجد أنها تتعارض مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية، فالأوراق المالية الحكومية موضوع تلك السياسة تقوم على سعر الفائدة المحرم شرعاً، ولا يمكن للبنوك الإسلامية الاستفادة من هذه السياسة إلا إذا كانت الأوراق المالية الحكومية المصدرة منضبطة بالضوابط الشرعية (أشرف محمد دوابه، 2005، ص ص 19-20)

ج- المقرض الأخير: لقد دلت بعض الدراسات إلى أن المشكلة الرئيسية لدى البنوك الإسلامية تتمثل في عدم تمكنها من الاستفادة من البنوك المركزية كملجأ أخير خارج إطار الفائدة الأمر الذي جعل إدارات هذه البنوك تضطر إلى تعطيل السيولة وإبقائها في خزائنها لمواجهة احتمالات السحوبات مما ينعكس سلباً على ربحية البنوك الإسلامية. وعبارة أخرى فإن عدم وجود أدوات استثمار قصيرة الأجل أدى إلى وجود فوائض نقدية وتعطيل استثمار السيولة (ناصر محمد الحمدان، 2007، ص 36).

3- عدم وجود أسواق مالية متطورة تتبع النظم الإسلامية يفرض المزيد من الضغوطات تضاف إلى عجز البنوك الإسلامية عن تحقيق أعباء متطلباتها من خلال موجودات قابلة للتحويل بسهولة والعكس.

إن هذه التحديات وغيرها بسبب مشكلة إدارة السيولة تؤدي إلى إبعاد البنوك الإسلامية عن ممارسة الأنشطة الاستثمارية طويلة الأجل، إذ يتحتم توظيف جزء كبير من ودائعها في استثمارات ومجالات قصيرة الأجل سواء كانت سائلة أو شبه سائلة.

وقد يرى البعض أنه لمواجهة تلك الضغوطات والتحديات يجب على البنك الإسلامي أن يحدد آجالاً معينة لاستحقاق الودائع الاستثمارية يرتبط بها ولا يحيد عنها، إلى جانب تطويره وتنميتها للمشروعات المخصصة (صناديق الاستثمار المحددة) التي ترتبط مسحوباتها بتحقيق العوائد في تواريخ استحقاق معينة أو ترتبط بالوقت الذي يتم فيه تحقيق السيولة النقدية الفعلية) محفوظي فؤاد، ماجي عبد المجيد وآخرون، 2011، ص 8)

IV. الآثار المختلفة لمشكلة السيولة في البنوك الإسلامية

إن كل من الفائض أو العجز النقدي غير مرغوب فيه في البنوك الإسلامية لأنهما يسببان سلسلة من الآثار المتتالية التي تؤدي إلى نقص العائد على الأموال المستثمرة من ناحية وإلى نقص المنافع الاجتماعية والاقتصادية التي يؤديها البنك الإسلامي من ناحية أخرى، وفيما يلي إيضاح لذلك:

1- آثار انخفاض السيولة في البنوك الإسلامية: ينشأ انخفاض السيولة في البنك الإسلامي بسبب زيادة التدفقات النقدية الخارجة، أو انخفاض التدفقات النقدية الداخلة أو كلاهما معاً، ويترتب على هذا العجز آثار سلبية أهمها (حسين حسين شحاتة، 2010، ص 16):

أ- الإساءة إلى سمعة البنك الإسلامي، فعندما يشاع عن البنك الإسلامي بأنه يعاني من نقص في السيولة، فإن ذلك يؤثر على استمرارية نشاطه، مما يشكل خطورة كبيرة تكون أكثر من حالة تعرض بنك تقليدي لنقص السيولة، فالبنوك الإسلامية لا يوجد لها بنك مركزي إسلامي يقف معها عند الضرورة في حالة العجز في السيولة النقدية.

ب- ضياع فرص استثمارية كبيرة أمام البنوك الإسلامية كان من الممكن الاستفادة منها لو كان لديه أموالاً سائلة، ولاسيما في الأعمال قصيرة الأجل.

ج - يؤدي نقص السيولة أيضا إلى اضطراب البنك الإسلامي إلى التصرف في بيع أصول متداولة بثمن منخفض، مما يؤدي إلى حدوث خسارة أو ضياع ربح كان من الممكن أن يتحقق في ظل الظروف العادية.

د- يؤدي انخفاض السيولة إلى حدوث ارتباك معنوي لدى إدارة البنك الإسلامي مما قد يؤثر على القرارات الإدارية للبنك.

2- آثار فائض السيولة في البنوك الإسلامية: ينشأ فائض السيولة في البنك الإسلامي عن زيادة التدفقات النقدية الداخلة، أو نقص التدفقات النقدية الخارجة أو كلاهما معا، وينشأ عن ذلك الفائض سلسلة من الآثار التي يمكن تلخيصها فيما يلي (حسين حسين شحاتة، 2010، ص 17) :

أ - قد يسبب فائض السيولة إساءة إلى سمعة البنك الإسلامي، فقد يفهم ذلك بأنه نقص في كفاءة إدارته نتيجة عدم قدرته على استثمار هذا الفائض.

ب - يؤدي فائض السيولة إلى تعطيل الأموال بدون استثمار وهذا يتعارض مع قواعد أحكام الشريعة الإسلامية من جهة، وإلى ضياع عائد كان من الممكن الحصول عليه لو أن هذه الأموال كانت قد استثمرت فعلا.

ج - تتأثر الأموال النقدية الزائدة عن الحاجة وغير المستثمرة بالانخفاض في قيمتها بسبب التضخم النقدي وهذا بدوره يؤثر على الربحية وعلى القيمة الحقيقية لرأس المال. إن الآثار السابقة الذكر تتفاعل سويا وينجم عنها انخفاض في العائد الإجمالي من أنشطة البنك الإسلامي من ناحية، وعدم الاستغلال الأمثل لطاقته في المساهمة في تحقيق المنافع الاقتصادية من ناحية أخرى، وعليه كان لابد على البنك الإسلامي حسن إدارة وتخطيط السيولة النقدية.

ثانيا: دور الأدوات المالية الإسلامية في علاج مشكلة السيولة

I. شهادات الاستثمار الإسلامية

تقوم بعض صناديق الاستثمار الإسلامية بإصدار شهادات استثمار مشاركة في الربح والخسارة بأنواع مختلفة وتتسم بالمرونة من حيث الشراء والبيع، ولكن حتى الآن لا يتم تداولها في أسواق الأوراق المالية، ولكن يمكن أن تساهم بدور مهم في معالجة مشكلة إدارة السيولة في البنوك والتي

لديها محفظة استثمارات في مشروعات وتحتاج إلي سيولة، أولديها فائض سيولة فتقوم بشرائها وهكذا (حسين حسين شحاتة، 2010، ص 31) .

وتعتبر صناديق الاستثمار الإسلامية "أحد المؤسسات المالية الإسلامية التي تتولى تجميع أموال المستثمرين في صورة وحدات أو صكوك استثمارية، ويعهد بإدارتها إلى جهة من أهل الخبرة والاختصاص، لتوظيفها وفقاً لصيغ الاستثمار الإسلامية المناسبة، على أن يتم توزيع صافي العائد فيما بينهم حسب الإنفاق، ويحكم كافة معاملاتها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والقوانين والقرارات والتعليمات الحكومية واللوائح والنظم الداخلية" (براق محمد، قمان مصطفى وآخرون، 2011، ص 8)

وتتمثل آلية التعامل مع شهادات الاستثمار الإسلامية كالاتي (حسين حسين شحاتة، 2010، ص 34

1- حالة وجود فائض في السيولة: يقوم البنك الإسلامي بشراء شهادات الاستثمار التي تصدرها الصناديق، ويختار ما يناسبه حسب الأجل ونوعية المخاطر وطبيعة محتويات المحافظ الاستثمارية وآلية التسييل.

2- حالة وجود عجز في السيولة: يقوم البنك الإسلامي ببيع ما لديه من شهادات الاستثمار التي أصدرتها الصناديق، وعليه أن يختار الوقت المناسب لذلك حتى لا يتحمل خسائر أو يضيع عليه أرباح.

II. صكوك الاستثمار الإسلامية

يعتبر أسلوب صكوك الاستثمار من الأساليب المناسبة للبنوك الإسلامية ولاسيما وأنه في بعض الدول العربية قد سمحت بتداولها في أسواقها المالية مثل دولة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة بدبي، حيث أن هذه الآلية لا تختلف عن آلية التعامل بشهادات الاستثمار السابقة الذكر، وتتلخص أنه في حالة فائض السيولة عن المشروعات الاستثمارية القائمة والمخططة يقوم البنك الإسلامي بشراء تلك الصكوك وفق معايير وضوابط معينة، وفي حالة عجز في السيولة يقوم البنك بتسييل بعض ما عنده في محافظ الصكوك. (حسين حسين شحاتة، 2011، ص ص 38-39)

III. سندات المضاربة المشاركة في الربح والخسارة

هي نوع من أنواع السندات لا تدر عائداً ثابتاً، بل مشتريها يشارك في الربح والخسارة وفقاً لقاعدة "الغنم بالغرم"، حيث أجاز مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورته الرابعة بجدة في

المملكة العربية السعودية هذه الصيغة وأطلق عليها سندات المقارضة (المضاربة) المشاركة في الربح والخسارة.

ومن المنظور المالي الشرعي لا تختلف كثيرا عن صكوك الاستثمار السابقة، ولكن تتميز بأنها قابلة للتداول في أسواق الأوراق المالية وتقرها البنوك المركزية ومؤسسات النقد.

ولقد قامت بعض المؤسسات المالية الإسلامية بإصدار سندات المضاربة المشاركة في الربح والخسارة بعد فتوى مجمع الفقه الإسلامي بجدة وصدر المعيار الشرعي من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وأطلق على ذلك مصطلح التصكيك الشرعي.

ومن بين تلك المؤسسات مجموعة البركة وبعض المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا وغيرها من البنوك الإسلامية، ففي حالة نقص السيولة تستطيع البنوك أن تصكك بعض مشروعاتها الاستثمارية طويلة الأجل مثل: مشروعات الاستصناع، مشروعات الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك، مشروعات المشاركة والمشاركة المنتهية بالتملك... وغيرها، وبذلك تستطيع الحصول على السيولة اللازمة وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ومن ناحية أخرى في حالة وجود فائض سيولة تستطيع أن تشتري مثل هذه الصكوك من المعروض منها حسب السياسات التي تدبر بها الخزينة (حسين حسين شحاتة، 2010، ص 41-42).

IV. الأدوات التي تعالج المشاكل الخاصة بالبنك المركزي

حتى يصدق وصف البنك المركزي بأنه هيئة رقابية لكافة البنوك على سبيل التساوي، فإنه ينبغي عليه تقديم خدمات للبنوك الإسلامية مكافئة لخدماته للبنوك التقليدية وذلك من أجل إزالة أي تفاوت في المعاملة، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال (كوثر الشيخ عطية، 2009، ص 25) استعماله للأدوات المالية الإسلامية التالية:

1- شهادة الودائع المركزية: وهي كبديل للسندات المتعامل بها من خلال السوق المفتوحة، وتعتمد فكرة هذه الشهادات على قيام البنك المركزي بفتح ودائع استثمارية لدى البنوك الإسلامية، ثم توجه أرصدة هذه الودائع إما لمشروع معين بذاته (ودائع مركزية مخصصة) أو إلى مجموعة كبيرة من المشروعات (الودائع المركزية العامة) (حسين كامل فهمي، 2006، ص 45)، ويمكن للبنك المركزي القيام بتسويق شهادات الودائع المركزية التي تعطي لحاملها سهما في ودائع البنك المركزي المستثمرة، والتي يصدرها لمختلف الفئات والفترات، لذا تعتبر

هذه الأداة من أفضل الاقتراحات التي قدمت حتى الآن بخصوص إعادة تكييف أداة السوق المفتوحة للشروط والأحكام الشرعية المتعامل بها.

2- الصندوق المشترك للسيولة: الذي ينشئه البنك المركزي وتساوم فيه البنوك الإسلامية بنسبة يتفق عليها بينهم من أموال الحسابات غير الاستثمارية (الجارية أو الادخارية)، وتستخدم حصيلة المساهمات في تقديم السيولة للبنك الإسلامي الذي يواجه عجزاً طارئاً وموقتاً، شريطة ألا تتجاوز مسحوباته نسبة المشاركة خلال فترة معينة من الزمن (كوثر الشيخ عطية، 2009، ص 28)، ويتم ذلك عن طريق صيغة الإقراض الحسن على أن تتم إعادة القرض فور انتهاء حالة العجز في السيولة.

3- قبول سندات عقود الإيجار المنتهية بالتمليك في عمليات إعادة الخصم لأنها هي السندات الوحيدة التي يمكن من الناحية الشرعية للبنك الإسلامي أن يبيعهها لأنها سندات تمثل أصولاً ثابتة مؤجرة يمكن للبنك الإسلامي أن يبيعهها بسعر مختلف عن قيمتها الاسمية (كوثر الشيخ عطية، 2009، ص ص 25-26).

V. تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية

على البنوك الإسلامية تكوين تشكيلة من الأوراق المالية المختلفة في النوع والجودة وتواريخ الاستحقاق، كما يجب أن تتوافق مع قواعد الشريعة الإسلامية، هذا ما يؤدي إلى تنوع مصادرها التمويلية، مما يمكنها من توظيف (استثمار) أموالها بصورة طويلة الأجل. وبالتالي تلبية رغبتها في الموازنة بين الربحية والسيولة والأمان، فضلاً عن مساهمتها في تحقيق أهدافها التنموية.

ومن الأوراق المالية المقبولة في محفظة البنوك الإسلامية ما يلي (عماد غزالي، 2010، ص ص 107 - 108):

1- الأسهم:

السهم صك ملكية يعطي لصاحبه الحق في ملكية جزء في القيمة الكلية لأصول الشركة، كما يعطي لصاحبه الحق في الحصول على قدر من الأرباح يتحدد بنسبة قيمة الأسهم التي يمتلكها بالنسبة للقيمة الكلية لأصول الشركة. ويحصل حامل السهم على الأرباح في صورة نقدية، ومالك السهم لا يجوز له استرداد قيمتها إلا عن طريق البيع، كما لا يحق له المطالبة

بنصيبه من الأرباح طالما لم تقرر الإدارة توزيع الأرباح. وتكون الأسهم قابلة للتداول في بورصة الأوراق المالية وهي مقبولة شرعا.

2- الصكوك الإسلامية:

وهي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أو نشاط استثماري، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب، واستخدامها فيما أصدرت من أجله ومن أهم هذه الصكوك صكوك المقارضة الإسلامية حيث هذه الأخيرة هي عبارة عن وثائق موحدة القيمة، والصادرة بأسماء من يكتتبون فيها مقابل دفع القيمة المحررة بها، وذلك على أساس المشاركة في نتائج الأرباح أو الخسائر المحققة من المشروع المستثمر فيه بحسب النسب المعلنة على الشبوع.

3- وثائق صناديق الاستثمار:

هي صكوك تعطي لحاملها الحق في المشاركة في نتائج استثمارات صناديق الاستثمار في الأوراق المالية، كل بنسبة قيمة ما يملكه وفقا للشروط والأوضاع المثبتة في نشرة الاكتتاب التي تصدرها هذه الصناديق. وحيث أن هذه الوثائق تقوم على المشاركة في نتائج الاستثمارات فهي جاهزة شرعا، غير أنه يجب أن تكون هذه الأوراق المالية التي يتعامل فيها الصندوق صادرة عن شركات تتعامل في سلع أو خدمات مشروعة.

وفي الأخير يمكن القول أن تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية في البنوك الإسلامية أحد أهم الأدوات الاستثمارية الجيدة والمناسبة لتوظيف أموالها على المدى الطويل.

VI. شهادات الاستثمار القابلة للتداول

وتمثل شهادات يصدرها البنك الإسلامي وفقا لنظام المضاربة الشرعية مقابل أموال المستثمرين، لتمويل المشروعات الاستثمارية طويلة الأجل. ويصدر البنك الإسلامي نوعين من هذه الشهادات أولهما: شهادات الاستثمار المخصصة، وتخصص حصيلتها للاستثمار في مشروع معين، أو نشاط اقتصادي محدد، أو صيغة استثمارية معينة بذاتها. أما النوع الثاني فهو شهادات الاستثمار العامة، وتخصص حصيلتها للاستثمار في أنشطة البنك المتنوعة، ومشاريعه المتعددة، وصيغته الاستثمارية المختلفة.

ومما سبق تبرز أهمية وجود أدوات مالية يمكن للبنوك الإسلامية ان تلجأ لها في توظيف فوائضها مع الإبقاء على امكانية تسهيلها قائمة وباقل تكلفة. لذلك يمكن للأدوات المالية

الإسلامية ان تقدم البديل المناسب للبنوك الإسلامية. وحتى تستطيع هذه الأدوات القيام بدورها لا بد من وجود سوق ثانية للأوراق المالية الإسلامية، فمن خلال هذه السوق يمكن للبنوك الإسلامية ان تستثمر في الأدوات المالية قصيرة الأجل، والتي تستطيع ان تحولها الى نقود سائلة بسرعة كبيرة وبأقل تكلفة ممكنة، كما ان هذه الأدوات المالية الإسلامية ستشكل الأساس الذي يمكن ان تقوم عليه السوق النقدية الإسلامية (زاهرة على بني عامر، 2008، ص 155).
اما بالنسبة لمشكلة نقص السيولة فوجود الأدوات المالية الإسلامية يمكنها من تصكيك استثماراتها العينية، وبالتالي تصبح لديها القدرة على بيع هذه الأدوات في السوق الثانوية والحصول على السيولة المطلوبة.

ثالثاً: دراسة حالة بنك دبي الإسلامي

I. نبذة عن بنك دبي الإسلامي

- **نشأة البنك:** تأسس بنك دبي الإسلامي (شركة مساهمة عامة) بموجب المرسوم الأميري الصادر عن صاحب السمو حاكم دبي بتاريخ 29 صفر 1395 هجري، الموافق لـ 12 مارس 1975 بغرض تقديم الخدمات المصرفية والخدمات المتعلقة بها وفقاً لأسس الشريعة الإسلامية (التقرير المالي السنوي لبنك دبي الإسلامي، 2010، ص 9).

يقوم بنك دبي بممارسة أعماله في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويبلغ عدد الشركات الشقيقة والتابعة ومشاريع استثمارية مشارك فيها لغاية 2007 حوالي 55 شركة تقوم بأعمال الخدمات المصرفية والوساطة والاستشارات المالية وأخرى في مجال التطوير العقاري والاستثمار العقاري بالإضافة إلى مجموعة من الشركات التي تقوم بالأعمال الصناعية بالنسيج والألمنيوم وغيرها، وقد حققت هذه الشركات انتشاراً واسعاً في العديد من الدول العربية والأجنبية " السودان، باكستان، مصر، إيرلندا، تركيا وغيرها"، يقوم البنك بالأعمال الاستثمارية من خلال مجموعة من الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية كالمضاربة والمشاركات والوكالة والاستصناع والمرابحة(سامر عبد الناصر منصور، 2009، ص 115).

حيث بلغ راس مال البنك في 14 سبتمبر 2004 ما يقدر بـ 1500 مليون درهم عن طريق طرح أسهم للاكتتاب، وقد تلت هذا التاريخ عدة تطورات كان آخرها في 7 أبريل 2010 حيث ارتفع رأسمال البنك من 3617.5 إلى 3798.4 مليون درهم عن طريق توزيع أسهم منحه بنسبة 5 % عن عام 2009 (موقع الكتروني بنك دبي الإسلامي، 2011)

II. عرض للأدوات المالية الإسلامية في بنك دبي الإسلامي

يقع البنك الإسلامي في وضعين عند تعامله بالأدوات المالية الإسلامية، فهو إما مستثمر في هذه الأدوات بغرض تحقيق أرباح من جراء استثماره في الأدوات المالية الإسلامية، و يمنح الاستثمار في الأدوات المالية الإسلامية ميزة للبنك تتمثل في إمكانية تسليها عند الحاجة عن طريق بيعها في السوق المالي، كما تساعد البنك على إدارة العلاقة مع البنك المركزي. أما الوضعية الثانية فهي باعتبار البنك مصدر لهذه الأدوات، في هذه الحالة فهي تمثل مورد جديد لتمويل نشاطات البنك، وزيادة قدرته على استئفاء الاستحقاقات المختلفة، كما تساعد في إدارة العلاقة مع البنك المركزي كذلك.

وفي حالة بنك دبي الإسلامي فهو يتخذ الوضعين ويمكن تلخص ذلك على النحو التالي:

1- البنك باعتباره مستثمر في الأدوات المالية الإسلامية:

يمكن تلخيص استثمارات بنك دبي الإسلامي في الأدوات المالية الإسلامية خلال الفترة 2009-2013 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور الاستثمارات في الأدوات المالية الإسلامية في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2009 - 2013)

2013	2012	2011	2010	2009	البيان/السنوات
11642553	11088662	12560416	8200476	9290797	الاستثمارات في الأدوات المالية الإسلامية
%5	%(11.72)	%53.17	%(11.74)	-	نسبة النمو

المصدر: البيانات من التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة: 2009/2013. من خلال الجدول رقم (01) الذي يمثل تطور استثمارات بنك دبي الإسلامي في الأدوات المالية الإسلامية خلال الفترة 2009-2013 نلاحظ ان استثمارات البنك في الأدوات المالية الإسلامية قد شهد تطورا ملحوظا بعد سنة 2010 وذلك نتيجة تطور سوق الصكوك الإسلامية عالميا وزيادة حجم الاصدارات مما وفر لبنك دبي الإسلامي فرص متعددة للاستثمار في هذه الأدوات وتركزت اهم استثمارات بنك دبي الإسلامي في داخل الامارات العربية المتحدة ودول الخليج.

2- البنك باعتباره مصدر للأدوات المالية الإسلامية:

الجدول رقم (02): تطور اصدارات الادوات المالية الإسلامية في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2009-2013)

2013	2012	2011	2010	2009	البيان/السنوات
6480303	4673360	4173983	4176015	2415034	الاستثمارات ففي الادوات المالية الإسلامية
%38.66	%11.96	%(0.05)	%72.92	-	نسبة النمو

المصدر: البيانات من التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة: 2013/2009. من خلال الجدول رقم (02) الذي يمثل تطور اصدارات الادوات المالية الإسلامية في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2009-2013 نلاحظ ان هناك تطور ملحوظ ابتداء من سنة 2010 (رغم التراجع الهامشي في سنة 2011) في اصدار الادوات المالية الإسلامية في بنك دبي الإسلامي نتيجة التطورات التي شهدها سوق الاصدارات العالمية.

وتتقسم الادوات المالية الإسلامية في بنك دبي الإسلامي الى ادوات صادرة عن البنك (وهي تشكل الاغلبية) وادوات صادرة عن شركات زميلة.

وفيما يخص اهم اصدارات بنك دبي الإسلامي فقد قام البنك في ماي 2012 بموجب اتفاقية تمويل متوافقة مع احكام الشريعة، بإنشاء برنامج اصدار شهادات امانة بقيمة 2.500 مليون دولار امريكي، وكجزء من البرنامج صدرت اول سلسلة من شهادات الامانة بقيمة تبلغ 500 مليون دولار امريكي (1.8365 مليون درهم اماراتي) وتم ادراجها في بورصة ايرلندا في 30 ماي 2012 (تستحق في ماي 2017).

كما قامت احدى الشركات التابعة للبنك في عام 2008 باصدار صكوك غير قابلة للتحويل متوافقة مع احكام الشريعة على شكل شهادات ثقة بقيمة اجمالية 1.100 مليون درهم اماراتي وصكوك قابلة للتحويل بقيمة اجمالية 300 مليون دولار، وهي مدرجة في بورصة ناسداك دبي. وفقا لشروط الاكتتاب، يمكن استبدال كل شهادة ثقة وفقا لاختيار حامل الشهادة او الشركة التابعة كما يلي:

. وفقا لاختيار حامل الشهادة من خلال " الاستبدال التطوعي المبكر " في أي وقت بعد سنة من تاريخ الاصدار مع مراعاة تحقق شروط معينة،

- وفقا لاختيار الشركة التابعة في كلا الخيارين اما بإصدار الحصة في الشركة التابعة وفقا لسعر الصرف ذو الصلة او يتم الدفع نقدا في وقت الاستحقاق النهائي في سنة 2013، وسيتم استبدال أي شهادات ثقة متبقية بالكامل من قبل شركة تابعة نقدا بالقيمة الاسمية بالإضافة الى أي مبلغ ارباح غير مدفوعة.

وفي جانفي 2012 اصدرت احدى الشركات التابعة شهادات ثقة بقيمة 300 مليون دولار مع اجل استحقاق 5 سنوات، تم ادراجها في بورصة ايرلندا.

كما قام بنك دبي الاسلامي في مارس 2013 بإصدار صكوك من الطبقة الاولى تبلغ قيمتها 1.000 مليون دولار (3.673 مليون درهم اماراتي) بقيمة اسمية قدرها 1.000 دولار امريكي (3.673 درهم اماراتي) للصك وتم اصدار هذه الصكوك بناء على موافقة مساهمي البنك، وتعد هذه الصكوك دائمة حيث لا يوجد لها تاريخ سداد محدد (لهذا تم ادراج هذه الصكوك في حقوق الملكية)، وتعتبر التزامات مباشرة غير مضمونة (غير انها ذات اولوية على راس المال فقط) للبنك مع مراعاة احكام وشروط اتفاقية المضاربة، وتم ادراج الصكوك من الطبقة الاولى في بورصة ايرلندا، ويحق للبنك المطالبة بها بعد 6 سنوات تنتهي في مارس 2009 (تاريخ المطالبة الاول).

III. مشكلة السيولة في بنك دبي الإسلامي

يعاني بنك دبي الاسلامي كباقي البنوك من مشكلة السيولة:

1- تشخيص مشكلة السيولة في بنك دبي الاسلامي:

يمكن ان نلخص مشكلة السيولة في بنك دبي الاسلامي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03): مشكلة السيولة في بنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2009-2013

الوحدة: الف درهم اماراتي

البيان/السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
حجم الودائع	64195503	6377070	64771317	66800852	79060541
حجم التمويلات	49924941	57171067	51586088	55560103	56070638
مشكلة السيولة = الودائع - التمويلات	14270562	6276003	13185229	11240749	22989903

المصدر: البيانات من التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة: 2013/2009.

من خلال الجدول رقم (01) الذي يوضح مشكلة السيولة (فائض/عجز) في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2009-2013، نلاحظ أن بنك دبي الإسلامي يعاني من مشكلة فائض السيولة خلال السنوات محل الدراسة، إلا أن حجم فائض السيولة تميز بالتذبذب من سنة إلى أخرى فقد شهدت السنوات 2009، 2011، 2012، حجم فوائض سيولة متقاربة، فيما شهدت سنة 2010 تراجع كبير في فائض السيولة بسبب زيادة حجم التمويلات الممنوحة من قبل بنك دبي الإسلامي بالمقارنة مع حجم الودائع التي تلقاها البنك، وذلك نتيجة تعافي اقتصاد إمارة دبي من الأزمة التي شهدتها سنة 2009، أما بالنسبة لسنة 2013 فقد شهد حجم فائض السيولة زيادة كبيرة نتيجة زيادة حجم الودائع.

2- تقدير مستوى السيولة في بنك دبي الإسلامي

لمعرفة مركز السيولة لدى بنك دبي الإسلامي، ومن خلال الاعتماد على التقارير المالية المتوفرة للسنوات ما بين 2009-2013، لذا نقوم بحساب أهم نسب السيولة المتمثلة في:

- نسبة الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي.

- نسبة السيولة النقدية.

- نسبة التداول.

أ- نسبة الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي:

القاعدة العامة:

أرصدة لدى البنك المركزي

$$100 \times \frac{\text{إجمالي الودائع}}{\text{أرصدة لدى البنك المركزي}} =$$

إجمالي الودائع

والمعطيات حول تطور هذه النسبة مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): نسبة الاحتياطي القانوني بنك دبي الإسلامي خلال الفترة: (2013/2009)

الوحدة: ألف درهم إماراتي.

البيان/السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	المتوسط
أرصدة لدى البنك المركزي	10120397	9872471	11457902	13741965	20971972	
إجمالي الودائع	94195503	63447070	64771317	66800852	79060541	
نسبة الاحتياطي	%10.74	%15.56	%17.69	%20.57	%26.53	%18.22

المصدر: البيانات من التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة: 2013/2009. يقوم بنك دبي الإسلامي بإيداع نسبة من أمواله لدى البنك المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة، بكل من العملات المحلية والدولار الأمريكي، وأن هذه الإيداعات إلزامية وغير متاحة لعملياته اليومية ولا يمكنه سحبها دون موافقة البنك المركزي. ومن خلال الجدول السابق نجد أن نسبة الاحتياطي القانوني تتغير من فترة إلى أخرى حيث بلغت 10.74% سنة 2009 لتستمر في الزيادة في باقي السنوات على النحو التالي: 2010- 15.56%-، 2011- 17.69%-، 2012- 20.57%-، 2013- 26.53%-، ويتضح من التقارير السنوية لبنك دبي الإسلامي أن النسبة العالية من موارده تكمن في الحسابات الاستثمارية مقارنة ببقية الحسابات الأخرى، وبالتالي فإن اقتطاع نسبة من إجمالي ودائعه والاحتفاظ بها كاحتياطي قانوني لدى البنك المركزي يؤدي إلى تعطيل جزء من أمواله وهو ما يؤثر سلباً على العائد الموزع على أصحاب الحسابات الاستثمارية. إذن على البنك المركزي مراعاة طبيعة عمل البنوك الإسلامية وإصدار تشريع خاص بها ينظم عملها كتطبيق نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الجارية دون الاستثمارية مراعاة لطبيعة العلاقة القائمة بين البنك وأصحاب الودائع الاستثمارية والتي هي مبنية على أساس عقد المضاربة الشرعية.

ب- نسبة السيولة النقدية:

تحسب نسبة السيولة بالمعادلة الآتية:

النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية سريعة

$$= \frac{100 \times \text{النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية سريعة}}{\text{الالتزامات قصيرة الأجل}}$$

الالتزامات قصيرة الأجل

وفيما يلي توضيح لتطور هذه السنة خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (05): نسبة السيولة النقدية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2013/2009).
الوحدة: ألف درهم إمارتي.

الأدوات المالية الإسلامية ودورها في علاج مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية - دراسة حالة بنك دبي الإسلامي

هيكل/مكونات	2009	2010	2011	2012	2013	متوسط
الأصول النقدية: نقدية لدى المصرف والبنوك والبنك المركزي	11611580	11247225	12952319	15473999	22712964	
شود شبه نقد: مريحة ترقية قصيرة الأجل مع مؤسسات مالية	2468422	236456	(3478753)	(4925913)	(5343832)	
مجموع	14079992	10483681	9473566	10548086	17369132	
مجموع الالتزامات قصيرة الأجل	20019902	18014539	43070446	19774777	36276483	
نسبة السيولة النقدية	%70.33	%58.19	%21.99	%53.34	%47.88	%50.346

المصدر: البيانات من التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة: 2010/2006.
تمثل السيولة النقدية مدى قدرت البنك على الوفاء بالتزاماته الجارية (قصيرة الأجل) بالاعتماد على النقدية الجاهزة وما يشبهها، فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كانت مؤشر جيد وإيجابي للبنك.

من خلال النسب الظاهرة في الجدول السابق، ولإحاطة بمدى قدرة بنك دبي الإسلامي على التحكم في هذه النسبة يتضح ما يلي:

- نلاحظ أن هناك تقلبات في النسب (ارتفاع وانخفاض) بوتيرة مختلفة من سنة إلى أخرى، حيث أن أصغر قيمة تمثل 21.99% في سنة 2011، وأعلى نسبة هي 70.33% في سنة 2009 واللتان تمثلان قيم شاذة.

- ويبلغ متوسط النسب 50.346% وتمثل مؤشر جيد للبنك أي أن له مقدرة مقبولة للوفاء بالتزاماته الجارية.

وحتى يتمكن البنك من رفع قدرته على سداد التزاماته قصيرة الأجل يمكن ان يلجأ إلى الأسواق المالية مستخدماً الأدوات المالية الإسلامية قصيرة الأجل التي يسهل تحويلها إلى سيولة وبأقل تكلفة ممكنة.

ج- نسبة التداول:

تمثل هذه النسبة مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل (خصومه المتداولة) بالاعتماد على أصوله المتداولة.

وتأخذ هذه النسبة الصيغة التالية: الأصول المتداولة

$$100 \times \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} =$$

الخصوم المتداولة

الجدول رقم (06): نسبة التداول لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة: (2009/2013).
الوحدة: ألف درهم إماراتي.

المتوسط	2013	2012	2011	2010	2009	البيان/السنوات
	57289998	40275507	35256424	31736232	32570543	الأصول المتداولة
	72743681	55340840	58826807	48823303	48905236	التخصوم المتداولة
	%68.61	%78.76	%72.78	%59.93	%66.60	نسبة التداول

المصدر: البيانات من التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة: 2010/2006.
يلاحظ من النتائج المتوصل إليها في الجدول أعلاه أن نسبة التداول الخاصة ببنك دبي الإسلامي مرتفعة وخاصة في سنتي 2012، 2013 التي قدرت بـ %72.78، %78.76 على التوالي، وكانت بنسب متقاربة في باقي السنوات، بمتوسط %68.61.

IV. تقييم مركز السيولة النقدية في بنك دبي الإسلامي

من خلال عرضنا لأهم الأدوات المالية التي يتعامل بها بنك دبي الإسلامي وبعد تشخيص وحسابنا لنسب السيولة في بنك دبي الإسلامي وما توصلنا إليه من نتائج، تبين أن بنك دبي الإسلامي يعاني من مشكلة فائض السيولة خلال الفترة 2009 - 2013 بدرجات متفاوتة وان وضعيته المالية مريحة فيما يخص الوفاء بالتزاماته تجاه الغير (البنك المركزي، العملاء،...) كما ان البنك وجه جزء من اهتمامه للأدوات المالية الإسلامية من خلال الاستثمارات التي قام بها او من خلال الاصدارات (سواء الصادرة من البنك او من الشركات الزميلة) وعليه فعلى البنك لدعم مركز سيولته نقترح ما يلي:

- زيادات الاستثمارات في الأدوات المالية الإسلامية وخاصة صكوك الشق الاول الصادرة عن حكومة ابوظبي، مما يرفع من الكفاية الحدية لرأسماله، وزيادة ثقة المتعاملون معه.
- تنوع منتجاته وأدواته التمويلية والاستثمارية قصيرة الأجل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- التنسيق بينه وبين البنوك الإسلامية الأخرى لإنشاء صناديق السيولة وفق احكام الشريعة للجوء إليها عند الحاجة ووضع جزء مما لديها من فوائض نقدية لمساعدة البنوك التي تعاني عجزا في السيولة.

الخلاصة

أعلنت البنوك الإسلامية منذ نشأتها عزمها على القيام بالمشروعات التنموية، للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الإسلامية لكن ومع انتشارها وتطورها واجهت العديد من العقبات والمشاكل التي حالت دون تطبيقها لما حددته من أهداف. وكان من أبرز هذه المشاكل مشكلة السيولة بشقيها (الفائض والعجز) وبدرجة أكبر مشكلة الفائض التي

ظهرت بسبب زيادة حجم الودائع والحسابات الاستثمارية عن ما هو متوقع وما هو مخطط من مشروعات استثمارية تستوعبها البنوك الإسلامية وهذا ناتج عن عدم مراعاة البنوك المركزية لطبيعة أعمال البنوك الإسلامية التي تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة حيث أن أغلب هذه البنوك تنشط في بيئة تسيطر عليها البنوك التقليدية وهو ما يجعل القوانين التي تحكمها مماثلة للقوانين التي تطبق على هذه الأخيرة، إذ يقوم البنك المركزي في إطار مراقبته للبنوك الإسلامية بفرض نسبة احتياطي قانوني من دون الأخذ بعين الاعتبار كون أغلب حسابات البنوك الإسلامية هي حسابات استثمار ما ينتج عنه تقليص ضمني لأموال المودعين وبالتالي انخفاض العائد المتوقع على الودائع هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم مقدرة البنوك الإسلامية اللجوء إلى البنوك المركزية عند حاجتها للسيولة باعتبارها الملجأ الأخير للبنوك، وذلك نتيجة استعمال الفائدة في عمليات الإقراض والتي تعتبر محرمة شرعا، إضافة إلى عدم استفادتها من الأوراق المالية الحكومية التي تستعملها البنوك المركزية ضمن عمليات السوق المفتوحة وذلك لنفس السبب السابق الذكر، وحدث مثل هذه المشكلة في البنك الإسلامي يؤدي إلى الإساءة لسمعته باعتباره بنكا تنقصه الكفاءة في استثمار أمواله، إضافة إلى تعطيله للأموال وهو ما يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية الأمر الذي ينتج عنه ضياع أرباح كان من المفترض الحصول عليها إذا ما تم استثمارها بشكل فعال.

ومن خلال دراسة حالة بنك دبي الإسلامي تم التوصل للنتائج التالية:

. يعتمد بنك دبي الإسلامي على جملة في الادوات المالية الإسلامية في ادارة نشاطه، سواء في جانب الاصول او الخصوم، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الاولى.

- يعتمد بنك دبي الإسلامي على الادوات المالية الإسلامية في تنويع استثماراته اكثر من اعتماده عليها في تعبئة موارده بسبب فائض السيولة الذي يعاني منه البنك خلال فترة الدراسة، وعليه فان البنك يعتمد على الاستثمار في الادوات المالية الإسلامية كجزء من حل تصريف فائض السيولة لديه، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

ونتيجة لكل ما سبق برزت الحاجة إلى:

1- تطوير أدوات مالية إسلامية تعمل من خلالها البنوك على الموازنة بين مواردها قصيرة الأجل وأهدافها الاستثمارية طويلة الأجل وذلك من أجل تقليص الهوة بين ما وضعت من أهداف وما هو مطبق في الواقع العملي.

2- تطوير التشريعات والقوانين الضابطة لدور البنوك المركزية في ممارسة الرقابة على البنوك الإسلامية بما يجعلها أكثر انسجاماً مع القيم الثقافية والاجتماعية للمجتمعات التي تعمل بها.

3- ضرورة العمل على قيام سوق نقدية إسلامية نظراً لما توفر من حلول في سد حاجيات البنوك الإسلامية من التمويل قصير الأجل، وتخفيض المخاطر السوقية للمنتجات المتداولة فيه نتيجة زيادة عدد المتعاملين، كما يسهم وجود سوق نقدية إسلامية في تقليل مخاطر عدم التماثل بين أصول وخصوم البنك.

4- ضرورة قيام سوق مالية إسلامية باعتبار أن الإسراع في تطويرها يعتبر ضرورة ملحة لترفير البديل الإسلامي للمعاملات المالية الربوية والنماذج القائمة حالياً بحاجة إلى دراسة وتطوير في طريقة تعاملها.

المراجع:

- 1- إبراهيم جاسم جبار الياصري، إشكاليات تطبيق عقد المضاربة في المصارف الإسلامية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة الكوفة - العراق - 2009.
- 2- أشرف محمد دوابه، علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية - دراسة تطبيقية على مصر -، بحث مقدم إلى ندوة - نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية -، دبي، يومي 4 - 5 سبتمبر 2005.
- 3- براق محمد، قمان مصطفى وآخرون، أداء صناديق الاستثمار اجتماعياً وصناديق الاستثمار الإسلامية، ورقة مقدمة للملتقى الدولي الأول "الاقتصاد الإسلامي، الواقع..وراهانات المستقبل" معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، يومي 23-24 فيفري 2011.
- 4- بلال خلف السكارنة، الريادة وإدارة منظمات الأعمال، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن - 2008.
- 5- حسين حسين شحاتة، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية - المعايير والأدوات -، ورقة مقدمة للدورة العشرين للمجمع الفقهي الإسلامي، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، أيام 25 - 29 ديسمبر 2010.
- 6- حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة - السعودية -، 2006، ص 45.
- 7- زاهرة علي محمد بني عامر، التصكيك ودوره في تطوير سوق مالية إسلامية، رسالة ماجستير في تخصص: الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 2008.
- 8- سامر عبد الناصر منصور، المشكلات المحاسبية لتقييم الأوراق المالية الموافقة للشريعة الإسلامية - بالتطبيق في أسواق الأوراق المالية العربية-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة حلب، 2009.

- 9- سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية - في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر-، مكتبة الريام، الجزائر، 2006.
- 10- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2004.
- 11- عبد القادر الدويك، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، المؤتمر الخامس للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في سورية - بنك سورية الدولي الإسلامي -، يومي 15-16 مارس 2010.
- 12- عماد غزازي، دور المصارف الإسلامية في تدعيم السوق المالي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010.
- 13- كمال بوصافي، شياذ فيصل، تحديات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية-اليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، يومي: 8-9 ديسمبر 2013.
- 14- كوثر الشيخ عطية، مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية - النسب، المخاطر، الإدارة -، بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير، تخصص المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف الإسلامية، دمشق، 2009.
- 15- محفوضي فؤاد، ماجي عبد المجيد وآخرون، الاستخدامات المالية والأنشطة الاستثمارية في المصارف الإسلامية كآلية إستراتيجية، الملتقى الدولي الأول "الاقتصاد الإسلامي واقع ورهانات المستقبل"، المركز الجامعي بغرداية، يومي 23-24-فيفري 2011.
- 16- ناصر محمد الحمدان، العوامل المؤثرة على ارتفاع حجم الفوائض النقدية لدى المصارف الإسلامية وإمكانية استخدام أدوات مالية حديثة للحد من هذه الظاهرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: تمويل، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2007.
- 17- التقارير المالية السنوية لبنك دبي الإسلامي لسنوات 2006، 2007، 2008، 2009، 2010